

## التقرير الدولي بشأن الحرية الدينية في مصر لعام 2014

### ملخص تنفيذي

يصف دستور 2014 حرية المعتقدات على أنها "مطلقة" ويكفل لأتباع الإسلام والمسيحية واليهودية الحق في ممارسة شعائر أديانهم بحرية فضلاً عن بناء أماكن العبادة الخاصة بهم. إلا أن الحكومة لا تعترف بالتحول من الإسلام لأي دين آخر. ويحدد الدستور الإسلام بأنه دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. كما ينص أيضاً على تأسيس لجنة لمكافحة التمييز ويتطلب من البرلمان إقرار قانون جديد لتسهيل إنشاء وترميم الكنائس المسيحية. قامت الحكومة بالملاحقة القضائية لأفراد بتهمة "التشهير بالدين" وفقاً لقانون العقوبات، وعادة ما تعرّض الأفراد المتهمون بالتجديف لعدم التسامح الإجماعي والعنف في بعض الحالات. وأفادت تقارير بأن الشرطة ومسؤولي الأمن أخفقوا في الاستجابة لحالات الخطف والإبتراز ضد مسيحيي صعيد مصر. وقامت لجنة تقصي الحقائق حول أحداث 30 يونيو، والتي تم تأسيسها بمرسوم رئاسي عام 2013 للتحقيق في أحداث العنف التي تلت يونيو/ حزيران 2013، بإصدار ملخص تنفيذي عن تقريرها في نوفمبر/ تشرين الثاني نسبت فيه مسؤولية الهجمات التي وقعت على الكنائس إلى أعضاء من الإخوان المسلمين. واجتمع الرئيس السيسي مع قادة الطوائف المسيحية الرئيسية لمناقشة دواعي القلق التي تساورهم. وكان مستوى المساءلة عن جرائم الأحداث الطائفية السابقة غير متساوٍ، واستمر المسؤولون الحكوميون وقادة المجتمع في رعاية جلسات المصالحة - لحل النزاعات الطائفية خارج الإطار القضائي - الأمر الذي وصفه ناشطو حقوق الإنسان وبعض الطوائف المسيحية على أنه غير منصف بوجه عام. وفي محاولة لمنع خطب المساجد التي تدعو لترويج الطائفية وتحرض على العنف، قامت الحكومة بسن قانون جديد يفرض عقوبات أكثر صرامة على الأئمة الذين يخطبون في المساجد بدون تصريح، كما نشرت تعليمات أسبوعية للأئمة حول المحتوى المقبول للخطب التي يلقونها. ويمنح القانون السلطة لمسؤولي وزارة الأوقاف الإسلامية وصلاحيات الاعتقال لكل من يخالف القانون. واستخدمت الحكومة مواد وتعليقات مضادة للشريعة ومعادية للسامية وقد ظهرت في وسائل الإعلام العامة والخاصة.

انحسرت موجه العنف الطائفي في شتى أنحاء البلاد خلال العام. إلا أن المسيحيين في صعيد مصر كانوا أهدافاً للاحتطاف والإبتراز بشكل غير متناسب. كما أن بناء وإعادة بناء الكنائس في غياب التشريع المتوقع كان يقابل أحياناً بمقاومة مجتمعية ويتحول إلى العنف في بعض الأحيان. واستمر التمييز ضد الملحدّين، وتعرض الذين ظهروا في البرامج التلفزيونية للذم من جانب مضيفي الحلقات التلفزيونية كما واجهوا رفضاً مجتمعياً بما في ذلك هجمات وملاحقات قضائية.

أكد الرئيس الأمريكي، ووزير الخارجية الأمريكي، والقائم بالأعمال، وسائر كبار المسؤولين على مسؤولية الحكومة المصرية تجاه حماية حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن ديانتهم؛ وقد أعربوا جميعهم عن القلق بشأن القيود المفروضة على الحرية الدينية والتمييز وناقشوا تلك المسائل مع كبار المسؤولين الحكوميين وأيضاً مع الجمهور مباشرة. وفي يناير/ كانون الثاني، أكد الرئيس مجدداً التزام الولايات المتحدة بالعمل على حماية المسيحيين وسائر أتباع الأديان بمصر. وقد التقى وزير الخارجية الأمريكي في يونيو/ حزيران ببعض المسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع المدني في القاهرة وأكد على التزام الولايات المتحدة بالحرية الدينية. وقامت الحكومة الأمريكية برعاية برامج التبادل الثقافي بغرض تعزيز التسامح وحوار الأديان والحرية الدينية.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الإنتماء الديني

## EGYPT

تشير تقديرات حكومة الولايات المتحدة أن تعداد السكان يبلغ حوالي 86,9 مليون نسمة (تقديرات يوليو/تموز 2014). وينتمي نحو 90 بالمئة من السكان إلى المسلمين السنة، ونحو 10 بالمئة مسيحيون. وينتمي غالبية المسيحيين إلى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية. يشكل أتباع الطوائف المسيحية الأخرى أقل من 2 بالمئة من مجمل عدد السكان، ويشمل هذا أتباع الكنيسة الرسولية الأرمنية والكنيسة الكاثوليكية (الأرمنية، والكلدانية، واليونانية، والملكية، والرومانية، والسريانية)، والكنيسة المارونية، والأرثوذكسية (اليونانية والسريانية)، والأنجليكانية/الأسقفية والكنائس البروتستانتية، التي يتراوح عدد أعضاء كل منها ما بين عدة آلاف ومئات الآلاف. وتشمل الطائفة البروتستانتية المشيخية، والمعمدانية والأخوية، والأخوة [البليموث]، والأدفنتست السبتيين ونهضة القداسة والإيمان وكنيسة الرب وكنيسة الله والمثال المسيحي والكنيسة الرسولية، والنعمة، والكنيسة الخمسينية، والنعمة الرسولية، وكنيسة المسيح والكراسة بالإنجيل وكنيسة الرسالة الهولندية. يقيم المسيحيون في كل أنحاء البلد، رغم أن نسبتهم أعلى في مصر العليا [المعروفة بالصعيد] وفي بعض أحياء القاهرة والإسكندرية.

يشكل المسلمون الشيعة أقل من 1 بالمائة من السكان. وتشير بعض التقارير الصحفية إلى أن تعداد الملحدون يقدر بأربعة ملايين على الأكثر، رغم أن بعض التقديرات الأخرى ترى أن أعدادهم لا تتعدى بضعة آلاف. وهناك أيضاً مجموعات صغيرة من المسلمين القرآنيين والأحمديين.

من الصعب تحديد أعداد اليهود بدقة، ولكنه من المعتقد ألا يتعدى عددهم 40 شخصاً. كما يوجد نحو 1,000 إلى 1,500 شخص من شهود يهوه، ونحو 2,000 بهائي.

وهناك العديد من الأجانب المقيمين التابعين لمختلف الجماعات الدينية، بما فيها الروم الكاثوليك، والبروتستانت، وأعضاء كنيسة يسوع المسيح لقديسي اليوم الأخير (المورمون).

### القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

#### الإطار القانوني

يميز دستور 2014 الذي تم التصديق عليه عن طريق استفتاء عام في يناير/ كانون الثاني بين حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الدين، كما هو الحال بالنسبة لدستور 2012 ودستور 1971. ويحدد الدستور أن الإسلام هو دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. يصف الدستور حرية المعتقدات على أنها حرية مطلقة؛ إلا أنه يحد الحرية بممارسة الشعائر الدينية ويجعلها قاصرة على أتباع الديانة الإسلامية، والمسيحية، واليهودية، حيث يتم الإشارة إليها على أنها "الديانات السماوية". وبالمثل، يكفل الدستور الحق في تأسيس دور عبادة فقط للأديان الثلاثة أنفة الذكر. ويلزم الدستور البرلمان الجديد بضرورة إصدار قانون خلال الفترة التشريعية الأولى لتسهيل بناء وترميم الكنائس المسيحية، الأمر الذي يتوقع أن يخفف من العوائق القائمة في طريق بناء الكنائس. أعلنت الحكومة أن الانتخابات البرلمانية ستبدأ في مارس/ آذار 2015. وينص الدستور على أن الأزهر، الجامعة الدينية بالبلاد، هو المرجع الرئيسي في الفقه والشؤون الإسلامية.

## EGYPT

وبموجب قانون العقوبات فإن ازدياد الأديان، وترويج الأفكار المتطرفة بغرض التحريض على الفتنة، وإهانة أي من "الأديان السماوية"، والإضرار بالوحدة الوطنية يعاقب عليها بالسجن لفترات تتراوح بين 6 شهور إلى خمس سنوات.

ينص الدستور الجديد على المساواة أمام القانون بغض النظر عن ديانة الفرد. كما ينص أيضاً على أن التمييز والتحريض على الكراهية هي جريمة يعاقب عليها القانون. ويقضي بأنه يتعين على الدولة القضاء على كافة أشكال التمييز عن طريق لجنة مستقلة يتم تأسيسها بموجب القانون بمجرد انعقاد البرلمان الجديد.

ووفقاً للقانون، يتعين على رئيس الجمهورية إصدار مرسوم يصرح بموجبه ببناء كنائس جديدة، في حين يقوم مكتب السلطة المحلية ذات الشأن بالموافقة على عمليات الترميم والإصلاح. ويحدد مرسوم صدر من وزارة الداخلية في الثلاثينيات، ولا يزال مطبقاً بوجه عام، 10 شروط يجب على الحكومة النظر فيها قبل الترخيص بالبناء، بما في ذلك أن الكنيسة يجب أن تكون على مسافة لا تقل عن 100 متراً (340) قدماً من أي جامع قائم، وأنه يتعين على الجماعات المسيحية في الأحياء ذات الأغلبية المسلمة أن تحصل على موافقة محلية قبل رفع الطلب إلى رئيس البلاد لاستصدار مرسوم لبناء كنيسة جديدة. وقد عبرت جماعات الدعوة المسيحية عن أملها في أن القانون الدستوري الذي من شأنه تسهيل بناء وإصلاح المباني الكنسية سيشجع للمسيحيين قدرة أوسع لإنشاء الكنائس، مقارنة بالأنظمة السابقة. وبمقتضى القانون، تقوم وزارة الأوقاف بإصدار تصاريح بناء المساجد، ولكن دراسة نشرتها منظمة غير حكومية محلية لحقوق الإنسان أظهرت أن الكثير من المساجد قد تم بناؤها دون الحصول على تصاريحات.

الإسلام والمسيحية واليهودية هي الأديان الوحيدة التي يجوز وضعها في خانة الدين في الهويات الوطنية. ورغم أن التحول الديني ليس محظوراً بموجب القانون، إلا أن الحكومة لا تعترف بالتحول عن الإسلام من حيث الممارسة العملية، ولا يجوز للمواطنين المولودين كمسلمين والذين يتركون الإسلام ويعتقدون أية ديانة أخرى تغيير خانة الديانة في بطاقات هوياتهم.

ينص الدستور على أن القوانين الدينية الخاصة باليهود والمسيحيين تشكل الأساس للتشريعات التي تحكم الأحوال الشخصية، والشؤون الدينية، واختيار القادة الروحيين. إلا أنه في شؤون الزواج، ينص القانون على أن الزوجين يجب أن ينتميا إلى نفس الطائفة الدينية كي تطبق المحاكم هذه القوانين الدينية. وفي حالات الزواج الذي يكون فيه أحد الطرفين مسلماً والطرف الآخر من طائفة دينية مختلفة، تقوم المحاكم بتطبيق الشريعة. ويظل جميع المواطنين خاضعين للشريعة في شؤون الإرث والتبني.

تعترف الحكومة فقط بزيجات المسيحيين واليهود والمسلمين. ووفقاً لنصوص الشريعة، يتعين على الرجل غير المسلم اعتناق الإسلام كي يستطيع الاقتران بامرأة مسلمة، مع أنه لا يُشترط اعتناق المرأة غير المسلمة الإسلام كي تتمكن من الاقتران برجل مسلم. بيد أن المرأة غير المسلمة التي تتحول إلى الإسلام يتعين عليها تطليق زوجها إذا لم يكن مسلماً ولم يكن راغباً في التحول إلى الإسلام. في هذه الحالة تؤول حضانة الأطفال إلى الأم.

يظل أبناء المتحولين إلى المسيحية القُصّر، وفي بعض الحالات أولادهم البالغين الذين كانوا قصراً لدى تحول أحد والديهم، مصنّفين تلقائياً كمسلمين.

## EGYPT

تحظر وزارة الداخلية ارتداء الحجاب (غطاء الرأس) في المدارس الابتدائية، لكنها تسمح به في المرحلتين الإعدادية والثانوية بناء على طلب خطي من أحد والدي الفتاة.

يجب على الطلاب المسلمين في المدارس الحكومية دراسة مواد عن "مبادئ الإسلام"، ويجب على الطلاب المسيحيين دراسة مواد عن "مبادئ المسيحية"، في جميع الصفوف. أما الطلاب الذين لا ينتمون لا إلى الإسلام ولا إلى المسيحية، فعليهم انتقاء إحدى هاتين المادتين؛ ولا يجوز لهم الإمتناع عن دراسة هذا الموضوع أو تغيير المادة من دين لآخر.

ويجوز للوزارات الحصول على أمر من المحكمة لحظر أو مصادرة كتب أو أعمال فنية. كما يجوز لمجلس الوزراء أن يصدر أمراً بحظر أعمال يرى أنها مسيئة للأخلاق العامة أو تضر بالدين أو يحتمل أن تسبب خرقاً للسلم الاجتماعي. ويتمتع مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بالسلطة القانونية لمراقبة ومصادرة أية مطبوعات تتناول القرآن والحديث، ومصادرة مطبوعات وشرائط وخطابات ومواد فنية تعتبر مخالفة للشريعة.

يتعين على وزارة الأوقاف ترخيص جميع المساجد، لكن كثيراً منها يعمل بدون ترخيص. وتمتلك الحكومة سلطة تعيين ومراقبة الأئمة الذين يقودون الصلاة في المساجد المرخصة، وتدفع رواتبهم. في يونيو/حزيران أصدر الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور تشريعاً لتنظيم المواعظ والدروس الدينية في المساجد في محاولة للقضاء على استخدام الخطب والعظات الدينية في المساجد التي تحض على الفتنة وتحرض على العنف. ينص القانون الجديد على عقوبات أكثر صرامة لمن يلقي عظة بدون تصريح، بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى عام و/أو دفع غرامة تصل إلى 50,000 جنيهاً مصرياً (6,993 دولار) لإلقاء خطبة أو درس دينية بدون ترخيص من الأوقاف أو الأزهر. وتضاعف العقوبة عند تكرار المخالفة. في 19 أكتوبر/تشرين الأول، منحت وزارة العدل السلطة القضائية لـ 100 مفتش من الأوقاف للقبض على الأئمة المخالفين لهذا القانون. ويحظر المرسوم الصادر في عام 2013 على الأئمة الذين بدون ترخيص إلقاء العظات في أي مسجد، كما يمنع إقامة صلاة الجمعة في الجوامع التي تقل مساحتها عن 80 متراً مربعاً، كما يحظر على الجوامع غير المرخصة إقامة شعائر صلاة الجمعة، ويتطلب التزام خطب صلاة الجمعة بالتوجيهات الحكومية.

يحق للطوائف المسيحية والإسلامية واليهودية أن تطلب من الحكومة الاعتراف الرسمي بها، الأمر الذي يعطي تلك الطوائف الحق في أن يكون لها قوانينها الدينية التي تحكم شؤونها، وممارسة شعائرها الدينية وتأسيس دور العبادة. كما يجب على أية جماعة دينية ترغب في الحصول على اعتراف رسمي بها أن تقدم طلباً إلى دائرة الشؤون الدينية في وزارة الداخلية. وتقرر الدائرة آنذاك ما إذا كانت الجماعة تشكل تهديداً للوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي. وكجزء من هذا القرار، تستشير الدائرة المؤسسات الدينية الرئيسية، بما في ذلك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والأزهر. ثم يحال هذا التسجيل إلى رئيس الدولة لاتخاذ قرار بشأنه. إذا لم تتمكن جماعة دينية من الحصول على تصريح رسمي واستمرت في عقد الاجتماعات، يمكن أن يواجه أعضاؤها الإحتجاز والملاحقة القضائية بتهمة الإضرار بتماسك المجتمع وإهانة الأديان.

لا يعترف القانون بالدين البهائي أو شرائعه الدينية، ويحظر المؤسسات البهائية وأنشطتها الطائفية. لا يتمتع البهائيون بحق اللجوء للقانون المدني بخصوص شؤون الأحوال الشخصية. وبما أن الدولة لا تعترف بالزواج البهائي فالبهائيون المتزوجون محرومون من الحقوق القانونية التي يتمتع بها المتزوجون، بما في

## EGYPT

ذلك تلك الحقوق المتعلقة بالإرث، والطلاق، ومنح شريك الحياة الأجنبي حق الإقامة الدائمة. ووفقاً لمصادر في الطائفة البهائية لا تحاول الحكومة بصفة نشطة منع العبادة البهائية في الأماكن الخاصة.

في يونيو/حزيران، أصدر الرئيس السيسي تشريعاً ينظم الانتخابات الخاصة بمجلس النواب، الذي يحتوي على 540 مقعداً منتخباً و27 مقعداً معيناً. يتطلب قانون مجلس النواب انتخاب ما لا يقل عن 24 مرشح مسيحي عن طريق القوائم الحزبية في الانتخابات البرلمانية الأولى بعد التصديق على الدستور، وهذا يمثل زيادة عن البرلمان السابق، الذي تضمن 13 مسيحياً. كما يحق للمسيحيين أيضاً التنافس على المقاعد المستقلة ويمكن تعيينهم لمقاعد أخرى. يمنح الدستور الحالي، مثل الدساتير السابقة، الرئيس سلطة تعيين 5 بالمائة من المقاعد، ومن الثابت تاريخياً استخدام الرؤساء لهذه الصلاحية لتعيين بعض المسيحيين.

يجرم قانون العقوبات التمييز على أساس الدين. ولم تكن هناك حالات معروفة تم فيها تطبيق هذا القانون خلال العام. يعرف قانون العقوبات التمييز بأنه "أي عمل، أو امتناع عن عمل، من شأنه أن يؤدي إلى التمييز بين الناس أو ضد طائفة من الطوائف بسبب الجنس [النوع الاجتماعي] أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."

المجلس الوطني لحقوق الإنسان مكلف بتعزيز الحماية، وزيادة الوعي، وضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحرية الدينية. وهو مكلف أيضاً بمراقبة تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتطبيقها. تتضمن المهام المناطة بالمجلس التحقيق في التقارير الخاصة بالإدعاءات المتعلقة بمخالفات الحرية الدينية.

### ممارسات الحكومة

فشلت الحكومة في منع أو التحقيق في أو مقاضاة جرائم استهدفت أفراداً من الأقليات الدينية، الأمر الذي غذى مناخاً من الإفلات من العقاب. وفشلت الحكومة في حماية المسيحيين المستهدفين للاختطاف والابتزاز، كما وردت تقارير تفيد بأن مسؤولي الأمن والشرطة فشلوا أحياناً في الاستجابة لتلك الجرائم، خصوصاً في صعيد مصر. استمرت الحكومة في الملاحقة القضائية للأفراد المتهمين بالإزدراء بالأديان. وكانت هناك حالات من إساءة الشرطة لمعاملة المسيحيين والملحدين. وجددت الحكومة التحقيق في تهمة احتمال التشهير بالدين الإسلامي الموجهة ضد محمد حجازي، وهو متحول عن الدين الإسلامي إلى المسيحية. وواصلت الحكومة مضايقة الشيعة وحظر التحول عن الإسلام. وواصلت بعض الهيئات الحكومية ذم الشيعة والملحدين، ولم تقم الحكومة بإدانة بعض الخطب المعادية للسامية.

وفقاً لتقارير منظمة محلية لحقوق الإنسان، قامت الشرطة بضرب واعتقال مسيحيين من سكان قرية جبل الطير، ومدينة سمالوط، ومحافظة المنيا، كما داهمت قوات الشرطة منازل للمسيحيين في 15 سبتمبر/أيلول، بعد أن تظاهر المسيحيون أمام مركز شرطة جبل الطير احتجاجاً على الاختطاف المزعوم لامرأة قبطية وإجبارها على اعتناق الإسلام. وأخذت الاحتجاجات طابع العنف، ووردت عدة تقارير تفيد قيام المتظاهرين بإلقاء الحجارة على الشرطة، وردت الشرطة بإطلاق أعيرة نارية في الهواء. وقد أسفرت المصادمات عن إصابة ثلاثة أفراد من الشرطة وتحطيم نوافذ سيارتين من سيارات الشرطة، وفقاً لتصريحات وزارة الداخلية. ووفقاً لنفس منظمة حقوق الإنسان، فإن المداهمات التي قامت بها الشرطة لمساكن مملوكة لمسيحيين قد تم تنفيذها عن طريق قوات الأمن المركزي وشرطة مكافحة الشغب عند منتصف الليل، بعد تفريق المتظاهرين.

## EGYPT

وقالت جماعة [حقوق الإنسان] أن الضباط قاموا بتدمير عدة أشياء في منازل القرويين وألقوا القبض على 65 من الأقباط على الأقل لاعتدائهم على قوات الأمن. وذكر شهود بأن المحتجزين قد تعرضوا للضرب خلال الإعتقال، وتم ربط بعضهم وجرهم في طرقات القرية. كما وصفت منظمة حقوق الإنسان رد قوات الأمن بأنه "يصل إلى حد الانتقام الجماعي من مسيحيي القرية." تم إطلاق سراح معظم المحتجزين بعد ذلك بوقت قصير، رغم أن 12 منهم ظلوا قيد الإحتجاز لغاية 23 سبتمبر/ أيلول، حيث تم إخلاء سبيلهم بعد دفع كفالة قدرها 5,000 جنيهاً مصرياً (699 دولار)، وفقاً لوسائل الإعلام المحلية. وقد دفع الحادث المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن يتعهد بإجراء تحقيقات في المخالفات، بعد أن تلقى العديد من الشكاوى حول تصرفات الشرطة. وقد التقى وزير الداخلية محمد إبراهيم مع وفد من قادة الكنيسة الأرثوذكسية القبطية من المنيا في 23 سبتمبر/ أيلول، وخلال اللقاء أعلن الوزير بأن الوزارة سوف تعوّض الأسر عن الخسائر المالية التي لحقت بها. ولم تقم وزارة الداخلية بصرف أية تعويضات بحلول نهاية العام.

وقال قادة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية أن أحداث الخطف والإبتزاز التي تعرض لها المسيحيون تزايدت عقب هجمات أغسطس/ آب 2013 على الكنائس ومراكز الشرطة، حيث تدهور الوضع الأمني في شتى أنحاء البلاد. وفي شهادته أمام لجنة تقصي الحقائق التي شكلها في 30 يونيو/حزيران الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور في عام 2013 للتحقيق في أعمال العنف التي تلت يونيو 2013، حدد البابا تواضروس الثاني، بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية الخطف من بين أخطر المشاكل التي تواجه المسيحيين. ومنذ عام 2011، كان المسيحيون والمسلمون في العديد من المراكز السكانية ضحايا على حد سواء. إلا أنه في صعيد مصر، كان المسيحيون هدفاً لهذه الجرائم على نحو غير متناسب، وبدرجة أقل في منطقة القاهرة والشمال. ووفقاً لتقارير ووسائل الإعلام، أشارت مقابلات مع محامي الضحايا الأقباط ورجال دين أقباط، إلى أن مسيحيي المنيا، وقنا، وأسبوط، ومحافظة شمال سيناء، تم استهدافهم على وجه التحديد للخطف مقابل فدية. ووقعت ثلاث عمليات اختطاف في يونيو/ حزيران في شمال سيناء. ودفعت أسرة إحدى الضحايا، وهو رجل الأعمال جمال شنودة، 300,000 جنيه مصري (41,958 دولار) فدية للخاطفين، وفقاً لإحدى منظمات المجتمع المدني المحلية. وفي نجع حمادي وقنا، أعاد المختطفون ملاك زغلول، وهو تاجر، في 7 يوليو/ تموز، بعد اختطافه بخمسة أيام بعد أن دفعته أسرته فدية غير معروف مقدارها. وفي تعليق للصحف في يوليو/ تموز، اشتكى أحد القادة الدينيين في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية من حوادث الإختطاف المتكررة في نجع حمادي ووجه اللوم لسلطات الأمن لعدم قدرتها على حماية الأقباط. وذكر أن عدد حالات الخطف زاد عن 70 حالة في المدينة على مدار الأعوام الثلاثة الماضية. وقد نُشر تقرير في نوفمبر تشرين الثاني صادر عن لجنة تقصي الحقائق حول أحداث 30 يونيو، واقتبس التقرير بيانات من وزارة الداخلية تشير إلى أن عدد المسيحيين المخطوفين منذ عام 2011 قد بلغ 140، عاد منهم 96 شخصاً.

وأفادت تقارير غير مؤكدة عن عقوبات إدارية تم توقيعها على قيادات الشرطة في يوليو/ تموز بسبب الإهمال في ردع حوادث الإختطاف المتكررة في نجع حمادي. وقد أثار قادة الكنيسة هذه القضية مع الرئيس السيسي في لقاء معه في أغسطس/ آب. وقال الرئيس بأن الدولة ستبذل المزيد من الإهتمام بمشاكل المسيحيين، وفقاً لبيان عام صادر عن رئاسة الجمهورية عقب الإجتماع.

وفي تقرير صادر في شهر مارس/ آذار، قامت منظمة محلية معنية بحقوق الإنسان بتوثيق 8 حالات ابتزاز و12 حالة سرقة واختطاف لأقباط في قرية الشامية حيث حصل الجناة على أكثر من مليون ونصف جنيه مصري (210,000 دولار) كفدية خلال الفترة بين سبتمبر/ أيلول 2013 ويناير/ كانون الثاني 2014. وأفادت المنظمة بأن قوات الأمن داهمت القرية في فبراير/ شباط، وقبضت على بعض أفراد العصابات

## EGYPT

الإجرامية وصادرت المسروقات. وبحلول نهاية العام، عاد الأمن إلى القرية وتوقفت عمليات الخطف والإبتزاز، وفقاً لمنظمة محلية.

وصرح ناشطو حقوق الإنسان وقادة المجتمع المسيحي بأن قوات الشرطة والأمن غالباً ما أخفقت في الاستجابة لعمليات الخطف والإبتزاز التي تعرض لها مسيحيو صعيد مصر، بما في ذلك استهداف أصحاب الأراضي. وقد أعلنوا بأن الجناة في بعض مناطق صعيد مصر أجبروا المسيحيين على دفع "جزية" (إتاوة الحماية). وأفادت التقارير بأن الشرطة المصرية نصحت الأسر المسيحية التي تم خطف أعضائها "بدفع الفدية والتزام الصمت". وقال أحد القادة المسيحيين بأن عمليات الإبتزاز كانت تجرد المسيحيين من ثروتهم وكرامتهم.

وفي سبتمبر/أيلول، أفادت تقارير بأن مهاجمين أطلقوا النار على طبيب أسنان مسيحي في أسيوط وقتلوه لرفضه دفع إتاوة الحماية. وقد علقت الصحف بأن أسرته قالت بأن البلطجية ظلوا يهددون بقتله لأكثر من عام إذا لم يدفع لهم الإتاوة. كما قالوا أيضاً بأنه قد رفع عدة شكاوى ضد هؤلاء الأفراد ولكن الشرطة لم تبد استجابة.

ووردت تقارير عن حالات متزايدة من سرقة الأراضي من المسيحيين، خاصة في مصر العليا (الصعيد).

في 25 أكتوبر/تشرين الأول، صرح أحمد حرقان، وهو شخص ملحد، بأن الشرطة قامت باعتقاله وضربه واستجوابه مع زوجته بعد أن هربا إلى إحدى مراكز شرطة الإسكندرية طلباً للحماية من إحدى العصابات التي هددهما بالعنف. وقبل ذلك بخمسة أيام، ناقش حرقان معتقداته الإلحادية في برنامج حوار تلفزيوني واسع الانتشار. وبحسب رواية حرقان، استجوبتهما الشرطة فيما يتعلق بمعتقداتهما الدينية واعتبرتتهما مرتدين. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول، أمر المدعي العام بالتحقيق في دعوى تم رفعها ضد حرقان بتهمة إهانة الدين، وقد رفع الدعوى مجموعة من المحامين بناءً على تصريحات أدلى بها أثناء الحديث التلفزيوني. ووفقاً لوسائل الإعلام المحلية، أنكر المقدم نبيل النجار، رئيس مباحث الدخيلة، بأن الشرطة قامت بضرب حرقان، وذكر أن الشرطة قامت بحمايته وحماية زوجته إلى أن تمت إحالتهم إلى النيابة على ذمة التحقيق.

وصرح اللواء أمين عز الدين مدير أمن الإسكندرية في مقابلة هاتفية في مارس/آذار بأنه سيتم تشكيل قوة خاصة للقبض على الملحدين بالإسكندرية الذين أعلنوا إلحادهم في وسائل الإعلام. ولم ترد أية أنباء عن تشكيل هذه الوحدة بحلول نهاية العام.

في يونيو/حزيران، حُكم على بيشوي أرميا بولس، وهو مسلم اعتنق المسيحية، يعرف سابقاً بإسم محمد حجازي، بالسجن لمدة 5 سنوات بعد أن تم اعتقاله في ديسمبر/كانون الأول 2013 بتهمة "التسجيل غير المشروع للمظاهرات لإثارة الرأي العام الدولي ضد مصر". وقد استأنف بولس حكم المحكمة الابتدائية، وأمرت محكمة الاستئناف بإطلاق سراح بولس في 20 يوليو/تموز، بانتظار صدور قرار الاستئناف. إلا أن الشرطة اعتقلته على الفور بتهمة التجديف. ووفقاً لتقرير منظمة دولية بارزة معنية بحقوق الإنسان فقد أعيد فتح القضية الخاصة بعام 2009 بتهمة "إهانة الإسلام". وقد قامت السلطات في وقت لاحق باحتجاز بولس انتظاراً للمحاكمة. ووفقاً لتقرير صادر بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول عن المنظمة الدولية "حقوق الإنسان بلا حدود" فقد صرح محامي بيشوي بولس بأن موكله قد تم احتجازه بطريقة غير مشروعة، وأضاف أنه في 1 ديسمبر/كانون الأول تم نقله إلى زنزانه في سجن المنيا مخصصة للمسجونين الذين يواجهون حكم

## EGYPT

الإعدام. وأفاد محامي بولس بأن الشرطة قامت بتعذيب بولس وأخضعته لسوء المعاملة أثناء الحبس. وبحلول نهاية العام لم يتم توجيه اتهامات إلى بيشوي في قضية التجديف. في 28 ديسمبر/ كانون الأول، قبلت محكمة الاستئناف دعوى الاستئناف الخاصة ببولس بخصوص الحكم الصادر ضده بتهمة التصوير غير المشروع وخففت الحكم إلى سنة واحدة. ومن المعروف أن بيشوي تقدم سابقاً بدعوى قضائية ضد وزارة الداخلية في عام 2007 تتعلق بمحاولته الفاشلة لتغيير هويته الدينية القانونية من مسلم إلى مسيحي، الأمر الذي يعد اختباراً للحق الدستوري في حرية الدين. وقد أصدرت المحكمة الإدارية حكماً في صالح وزارة الداخلية.

في 21 ديسمبر/ كانون الأول، بدأت محاكمة 31 متهماً في قضية قتل 4 مواطنين شيعة في يونيو/ حزيران 2013 في قرية زاوية أبو مسلم في الجيزة. واتهمت النيابة المشتبه بهم بقتل أربعة أفراد والشروع في قتل 13 آخرين. وقام حشد من آلاف القرويين الغاضبين بقتل حسن شحاتة، البالغ من العمر 66 عاماً، وهو من الرموز الشيعية البارزة، مع ثلاثة أشخاص آخرين، بعد أسابيع من قيام دعاة سلفيين بالحط من قدر الشيعة.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول، أحال المدعي العام 48 مشتبهاً بهم للمحاكمة بتهمة العنف الطائفي بقرية الضبيعية في الأقصر في يوليو/ تموز 2013 الذي أسفر عن مقتل مسلم واحد وأربعة مسيحيين. تم اتهام 19 من بين المتهمين الـ 48 بالقتل، وسبعة بالتحريض على العنف، والباقي بالحرق العمد والتخريب. وكان جميع المتهمين مسلمين فيما عدا ثلاثة متهمين بقتل الضحية المسلم. وكانت المحاكمة لا تزال جارية بحلول نهاية العام.

تم احتجاز عدد من المتهمين بقتل خمسة مسيحيين - بما في ذلك طفلان - وشاب مسلم خارج كنيسة القديسة مريم العذراء في الوراق بالجيزة، في أكتوبر/ تشرين الأول 2013، ولم يتم إحالة القضية للمحاكمة بحلول نهاية العام. في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، حظر المدعي العام نشر المعلومات الخاصة بالقضية. ووفقاً لقادة الكنيسة وشهود عيان، لم تكن قوات الأمن موجودة عند وقوع الهجوم بالقرب من الكنيسة.

قام المدعون العامون (وكلاء النيابة) بالتحقيق في الشكاوى الجنائية التي قدمها مواطنون ضد أفراد زعم المشتكون أن كلامهم أو أفعالهم كانت تجديفاً أو ازدراء بالدين، أو إهانة للنبي محمد أو شخصيات دينية أخرى. تم إحالة بعض هذه القضايا إلى المحاكم، الأمر الذي أسفر عن إدانة ستة أشخاص على الأقل خلال العام، مما يشكل انخفاضاً مقارنة بالتسعة أشخاص الذين تمت إدانتهم بتهمة مماثلة في عام 2013. وكانت معظم هذه القضايا قد أقيمت ضد أفراد في مصر العليا (الصعيد)، بناء على ما أوردته منظمة محلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان.

في 26 فبراير/ شباط، حُكم على الناشط الشيعي عمرو عبد الله بالسجن لمدة خمس سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة إهانة الإسلام. تم اعتقال عبد الله خلال الإحتفال بذكرى عاشوراء في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 خارج جامع الحسين بالقاهرة. وقد أُلقي القبض عليه بعد مشاجرة بينه وبين مجموعة من السلفيين. وأفاد تقرير صادر عن مجموعة محلية لحقوق الإنسان بأن النيابة أحالت عبد الله للمحاكمة بناءً على أقواله عند الاستجواب بأنه شيعي. وقد حكمت المحكمة بأن عبد الله قد شُهر بالإسلام وروج معتقدات مناقضة لآراء الأغلبية. واستأنف عبد الله الحكم، ولكن محكمة الاستئناف بالقاهرة رفضت الدعوى في 29 نيسان/ أبريل. وأصدرت وزارة الأوقاف تعليماتها مرة ثانية للأئمة لحظر الإحتفالات الخاصة بذكرى عاشوراء بالمساجد في عام 2014. وقامت الحكومة بإغلاق المزارات بالقرب من جامع الحسين في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني،

## EGYPT

وهو يوم عاشوراء، ولعدة أيام بعد ذلك. كما طالب زعماء سلفيون الحكومة بإيقاف الاحتفالات الشيعية داخل جامع الحسين.

في 24 يونيو/ حزيران، حكمت محكمة جناح غرب أرمنت على كيرلس شوقي، وهو مسيحي، بالسجن ستة أعوام لإبداء إعجابه بصفحة على الفيسبوك تحتوي على تعليقات اعتبرت مهينة للإسلام. كما حكم على شوقي بالسجن ثلاث سنوات للتشهير بالإسلام وبتلات سنوات أخرى بتهمة الحض على الفتنة الطائفية. وقبل محاكمته قامت المحكمة بإطلاق سراحه بكفالة. في 28 مايو/ أيار، أفادت تقارير بقيام قرويين بتوزيع منشورات تحض على الإنتقام من شوقي وفي 29 مايو هاجم حشد من الغوغائيين منزله ورموا عليه الحجارة وحاولوا إشعال النار بالمنزل. اعتقلت الشرطة شوقي وستة من المهاجمين الذين تم الإفراج عنهم في وقت لاحق. وقبل ساعات من جلسة الاستماع الأولى لشوقي بتاريخ 2 يونيو/ حزيران، ألقى قرويون قنابل مولوتوف على أربع متاجر يملكها مسيحيون بالقرب من قرية شوقي. استأنف شوقي الحكم، ولكن في 27 سبتمبر/ أيلول، أيدت محكمة استئناف الجناح بأرمنت الحكم الصادر ضده غيابياً بعد عدم مثوله أمام المحكمة بتاريخ المحاكمة. ولم تقع أية حوادث اعتقال أو مقاضاة أخرى رداً على الهجمات ضد شوقي أو أي من الممتلكات التي تعرضت للهجوم.

في 27 ديسمبر/ كانون الأول، قام وكلاء النيابة (المدعون العامون) في جنوب القاهرة بإحالة الصحفية فاطمة ناعوت للمحاكمة بتهمة إهانة الإسلام عن طريق السخرية من طقوس الذبائح الإسلامية التي يمارسها المسلمون في عيد الأضحى. وقد نشرت فاطمة ناعوت في 1 أكتوبر/ تشرين الأول تغريدة تصف طقوس الذبائح من بقر وخراف على أنها "مذبحة". وتم تحديد جلسة محاكمتها في يناير/ كانون الثاني 2015.

في 15 يونيو/ حزيران حكمت محكمة استئناف الأقصر المعنية بالجناح على دميانة عبد النور، وهي مدرّسة مسيحية في إحدى المدارس الابتدائية بالسجن لمدة ستة شهور، ملغية بذلك حكماً كانت قد أصدرته محكمة دنيا بتغريمها 100,000 جنيه مصري (13,986 دولار) لازدراء الإسلام في عام 2013. وكان المدعي العام قد استأنف حكم المحكمة الدنيا، وطالب بالحكم عليها بالسجن. وكان أهالي ثلاثة من طلاب عبد النور قد تقدموا بشكوى ضدها، متهمينها بازدراء الإسلام والتبشير بين طلابها أثناء درس عن الحياة الدينية في مصر القديمة. وأفادت تقارير بنبوت براءتها بعد إجراء تحقيقين مستقلين من جانب مجلس المدرسة ومكتب محلي تابع لوزارة التربية والتعليم. لم تحضر عبد النور الجلسة النهائية عند صدور الحكم وبقت هاربة بحلول نهاية العام.

رفضت محكمة بيا لجناح الإستئناف في 5 يونيو/ حزيران دعوى الإستئناف المقدمة من كرم صابر يستأنف الحكم الصادر ضده بالسجن 5 سنوات بتهمة "إهانة الذات الإلهية والتشهير بالأديان" بناء على كتيب له كان قد نشر في عام 2011 ويضم مجموعة من القصص القصيرة بعنوان "أين الله؟" جاء الإستئناف عقب محاكمة في شهر مارس/ آذار بمحكمة بيا الجزئية في بني سويف، والتي أكدت أيضاً الحكم الأصلي. وقبل ذلك بيومين، رفضت المحكمة الإدارية دعوى قضائية أخرى رفعها صابر، مبيناً أن القضية ليست ضمن اختصاص المحكمة، ومطالباً بإسقاط الحكم الصادر في محاكمته بدعوى عدم دستورية بند قانون العقوبات بمقتضى دستور 2014. وقد استشار الإدعاء العام (النيابة)، خلال المحاكمة الأولى، كنيسة في بني سويف والأزهر للحصول على رأيهما بخصوص الكتاب. أدانت كلتا المؤسسات الكتاب، قائلتين إنه يناقض "الأديان السماوية" ويضر بالقيم المجتمعية المصرية.

## EGYPT

وفي يونيو/حزيران خفضت وزارة التربية والتعليم رتبة أيمن رمزي، أمين مكتبة عامة، ونقلته إلى مدرسة أخرى، وحظرته من الإتصال بالطلبة أو المدرسين بعد أن تحدث عن معتقداته الإلحادية خلال برنامج تلفزيوني في أبريل/نيسان. وقد طالب أهالي الطلبة بتوبيخه بعد ظهوره في البرنامج التلفزيوني. ورفعت الوزارة شكوى ضده أمام النيابة الإدارية وأخطرت رسمياً المدعي العام بالتحقيقات الداخلية التي أجرتها الوزارة معه. وقد أحواله النيابة الإدارية للمحاكمة في 17 ديسمبر/كانون الأول وتحددت أول جلسة للمحاكمة في يناير/كانون الثاني 2015. ووفقاً لوسائل الإعلام، اتهمته النيابة الإدارية بترويج الأفكار الإلحادية في مكان عمله وعلناً من خلال وسائل الإعلام "في انتهاك لقيم المجتمع مما يؤثر سلباً على السلم المجتمعي".

في 30 أبريل/نيسان، استأنف الداعية السلفي الشيخ أحمد عبد الله، المعروف بإسم الشيخ أبو إسلام، الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة ثلاث سنوات في عام 2013 بتهمة ازدراء المسيحية في برنامج تلفزيوني. وخففت المحكمة الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة ستة شهور.

وقد رفع عدد من المسلمين المتنصرين دعاوى قضائية أمام القضاء الإداري، مطالبين مصلحة السجل المدني، وهي جزء من وزارة الداخلية، بتعديل سجلاتهم المدنية وفقاً لقانون الأحوال المدنية، والذي يقضي بحق التغيير الرسمي للوضع الديني عند تقديم وثائق رسمية من جهة متخصصة، في هذه الحالة الكنيسة أو الأزهر. وقد ظلت القضايا معلقة قيد البت فيها أمام المحكمة الدستورية العليا بمقتضى دستورية البند الخاص بالقانون المعني. وقد تم رفع دعوى قضائية في عام 2008 تزعم أن البند يتناقض مع الدستور، حيث ينص بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. وتؤكد الدعوى القضائية أن الشريعة تحظر بوضوح التحول عن الإسلام.

في 29 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت محكمة الإسكندرية الإدارية قراراً بالحظر الدائم لاحتفال أبو حصيرة، وهو احتفال ديني سنوي يقوم به اليهود غير المصريين بزيارة قبر العالم اليهودي الحاخام يعقوب أبو حصيرة من القرن التاسع عشر. وقد بررت المحكمة قرارها بأن الإحتفال يعتبر "مخالفاً للنظام العام والمبادئ الأخلاقية" و "لا يتفق مع وقار وطهارة المواقع الدينية". كما ألغت المحكمة أيضاً تصنيف الموقع بوصفه أحد المواقع الأثرية المسجلة لدى وزارة الآثار. ورفضت أيضاً الطلب الإسرائيلي المقدم لهيئة اليونسكو بنقل رفات أبو حصيرة إلى إسرائيل. ولا يزال قرار المحكمة قيد الإستئناف. قبل عام 2012، سمحت الحكومة بزيارة المكان، متجاوزة بذلك قراراً مماثلاً صدر في عام 2011 عن المحكمة الإدارية العليا بالإسكندرية. ومنذ 2012، ألغت الحكومة الإحتفال مشيرة إلى مخاوف أمنية.

أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه بصدد تحديث المناهج في المدارس الحكومية لإزالة جميع المواد التي لا تتماشى مع حقوق الإنسان والمساواة.

وظل المسيحيون يواجهون صعوبة في بناء الكنائس، أو إصلاحها أو إنشاء مباني مجاورة للكنائس الموجودة. ووفقاً لوسائل الإعلام، اندلعت صدامات في 2 أغسطس/ آب، بين المسيحيين والمسلمين في قرية عزبة يعقوب الشمالية في مدينة سمالوط، بمحافظة المنيا، عندما انتشرت شائعات أن الأقباط يخططون إلى تحويل أحد المنازل قيد البناء إلى كنيسة بدون تصريح، فقام السكان المسلمون بمهاجمة المنزل. وعقب المصادمات، أوقفت الشرطة بناء كنيسة أخرى بالمنطقة لمدة شهر تقريباً، وفقاً لرجل دين محلي. وفي خلال الإجتماع الذي دار بين البابا تواضروس، والإمام الأكبر، الشيخ أحمد الطيب، شيخ الأزهر، حيث صرح [الشيخ] بأن

## EGYPT

الأقباط أحرار في بناء الكنائس "ولكن لا بد من أخذ بُعد الأمن القومي في الاعتبار". إلا أن بعض وكالات الأنباء أقتبست فيما بعد تصريحاً رسمياً صادر عن الأزهر ينكر أن الشيخ الطيب قد أصدر مثل هذا البيان.

واستمرت التحقيقات في ملابسات حادث الهجوم على كاتدرائية القديس مرقس القبطية الأرثوذكسية الذي وقع في أبريل/ نيسان 2013، خلال مراسم تشييع جنازات ستة مسيحيين من ضحايا العنف الطائفي، حتى نهاية العام. وبحلول نهاية العام، كان المدعي العام قد اتهم 21 من المشتبه بهم في أعمال الشغب وحيازة أسلحة حادة وأسلحة نارية، وتهديد الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي.

واصلت الحكومة رعاية "جلسات المصالحة" بعد الهجمات الطائفية والعنف الطائفي، بدلاً من مقاضاة مرتكبي الجرائم. وعادة ما تحول جلسات المصالحة تلك دون اللجوء إلى النظام القضائي للانتصاف، حيث أنه في معظم الحالات عادة ما تتفق الأطراف على إسقاط جميع التهم الرسمية والدعاوى القضائية. ويرى المسيحيون أن جميع القرارات النابعة من هذه الجلسات غير عادلة بوجه عام، وفقاً لمنظمات غير حكومية. ووفقاً لمصدر في الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، فقد قبلت الكنيسة في بعض الأحيان بجلسات المصالحة تلك كإجراء فوري لحقن الدماء، ولكنها لم توافق على اعتبار تلك الجلسات بديلاً عن حكم وسيادة القانون. ودعت لجنة تقصي الحقائق حول أحداث 30 يونيو سلطات الدولة لوقف استخدام تلك الجلسات. وكانت هذه الجلسات، التي تتم خارج الإجراءات القانونية، تجري عادة بحضور مسؤولين من المحافظة أو وزارة الداخلية، مع رجال دين مسيحيين ومسلمين يمثلون الأطراف المتنازعة. ويمكن أن تنطوي النتائج المتمخضة عن تلك الجلسات على دفع بعض التعويضات للطرف المتضرر وشرط جزائي عند خرق بنود الإتفاق.

وفي يونيو/حزيران، قام مسؤول كبير بالشرطة بعقد جلسة مصالحة بين أسرة حربي القبطية وعائلة الصمدية المسلمة في القاهرة. وقد قُتل أحد أفراد عائلة الصمدية خلال منازعة بين الأسرتين في فبراير/شباط. وألقت السلطات القبض على 13 مسيحياً بتهمة القتل، والشروع في القتل، وحيازة أسلحة نارية غير مرخصة وترهيب المواطنين والإخلال بالسلم المجتمعي. حضر جلسة المصالحة ممثلون عن الأسرتين؛ واللواء يحيى العراقي، نائب رئيس مديرية أمن القاهرة، ورئيس قسم التحقيقات الجنائية بشمال القاهرة، ورئيس مركز شرطة المطرية، والعديد من الشيوخ المحليين. وقد دعا كبار السن بالمنطقة رجال الدين المسيحيين الذين رفضوا حضور الجلسة، وفقاً لرواية فريق الدفاع عن الأسرة المسيحية. وسمحت التسوية النابعة من جلسة المصالحة باستمرار القضية المرفوعة ضد الأسرة المسيحية وأجبرت أسرة حربي على مغادرة الحي، وتقديم 5 أكفان لأسرة الصمدية (كعلامة لصنع السلام)، وذبح 5 عجول، والتبرع بمائة جمل، وتقديم 340 متراً مربعاً من الأرض لبناء مسجد ودفع مبلغ مليون جنيه مصري (140,000 دولار) لتغطية مصاريف البناء. ووفقاً لعضو في فريق الدفاع عن أسرة حربي، وافقت الأسرة في المشاركة بجلسة المصالحة لتفادي أية إجراءات انتقامية لقتل أحد أعضاء أسرة الصمدية، وللسماع بالأعضاء غير المتورطين من الأسرة بالرجوع إلى المنطقة، حيث تمتلك الأسرة عقارات ومصالح تجارية.

وقد عزا الملخص التنفيذي لتقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث 30 يونيو مسؤولية الهجمات على المسيحيين، وممتلكاتهم الخاصة وكنائسهم للإخوان المسلمين وأنصارهم. وجاء في الملخص التنفيذي أن الهجمات وقعت في 21 محافظة، حيث تم إحراق 52 كنيسة بالكامل أو جزئياً، وتعرضت 12 كنيسة أخرى ومرافقها للنهب، و402 من ممتلكات المسيحيين للهجوم. كما وثق التقرير 29 عملية قتل ذات طابع طائفي وأحداث وقعت في الفترة بين يونيو/حزيران 2013 ويونيو/حزيران 2014. وذكر التقرير أن ثمة حالات خطف واختفاء قسري تمت في معظمها للحصول على فدية. وقد أوصت اللجنة بإصدار قانون لتسهيل إعادة

## EGYPT

بناء الكنائس، وفقاً لدستور 2014. كما حثت اللجنة على إعادة النظر في استخدام نظام التصالح العرفي لتسوية حالات العنف الطائفي، وشجعت على اتخاذ إجراءات إضافية لمنع التمييز في التوظيف ووضع نهاية لخطاب الكراهية. كما دعت اللجنة الجهات القضائية للبت السريع في القضايا التي تتعلق بالانتهاكات الطائفية، والجهات الأمنية للتصدي لحالات الإختطاف المتزايدة في بعض المناطق.

ورغم أن الدستور يحظر تشكيل أحزاب سياسية بناء على الدين، إلا أن الأحزاب ذات البواعث الدينية، ومعظمها من محبذي الأيديولوجية السلفية الإسلامية، استمرت في ممارسة أنشطتها. وفي 26 نوفمبر/ تشرين الثاني، قامت محكمة القاهرة للقضايا العاجلة بإسقاط دعوى طالبت بحظر عدد من الأحزاب ذات البواعث الدينية من المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، مشيرة إلى عدم الإختصاص القضائي.

ظهرت المشاعر المعادية للسامية بشكل روتيني في وسائل الإعلام الخاصة وتلك التي تملكها الحكومة، وبذلت الحكومة بعض المحاولات العلنية للتمييز بين العداة للسامية ومعارضة السياسات والممارسات الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، في 28 أبريل/نيسان، وصفت إحدى المحاكم بالمنيا المتطرفين الإسلاميين الذين تم الحكم عليهم في قضية مقتل ضابط شرطة، بـ "الشياطين" الذين اتبعوا النصوص الدينية اليهودية. ووصفتهم المحكمة أيضاً بـ "أعداء الوطن" الذين استخدموا دور العبادة للترويج لأغراضهم "ووصايا كتابهم المقدس، التلمود". وفي أغسطس/آب 2013، حكمت المحكمة، في المنيا، على 37 متهماً في القضية بالإعدام وعلى 492 متهماً آخرين بالسجن مدى الحياة بتهم السطو على مركز شرطة وحرقه، وإحراق عربات الشرطة وسرقة الأسلحة وقتل ضابط شرطة والشروع في قتل ضابط آخر.

واستخدمت الحكومة ومؤسسات إسلامية رسمية خطاباً معادياً للشيعة. وفي بيان له في سبتمبر/أيلول، شبّه وزير الأوقاف محمد مختار جمعة أتباع الشيعة بالإخوان المسلمين، وهي منظمة صنفتها الحكومة في ديسمبر/ كانون الأول 2013 بأنها منظمة إرهابية، حيث "يعتبرون أنه يجوز الكذب لتحقيق أهدافهم". وفي حديث تلفزيوني في 22 سبتمبر/ أيلول، قال الشيخ صبري عبادة، وكيل وزارة الأوقاف، بأن الشيعة يعملون على بث روح العداوة والكراهية في البلاد. وفي يناير/ كانون الثاني، رفضت الحكومة السماح بدخول 61 من الحجاج المسلمين الشيعة الكنديين لزيارة الأماكن الشيعية المقدسة، بدون تقديم تبرير، وفقاً لتقارير صحفية. إلا أن ثمة تقارير أفادت بأن الحكومة منعت جماعات سلفية من عقد مؤتمرات تحريضية ضد الشيعة.

يستطيع أفراد الطائفة البهائية الحصول على بطاقات هوية فيها شرطة (-) في خانة الديانة، لكن زيجاتهم غير معترف بها ولا تدون على بطاقات هوياتهم. ومنذ عام 2011، أصبح المسيحيون الذين يعتقدون بالإسلام ثم يعودون إلى المسيحية قادرين على تعديل بطاقات هويتهم بحيث تبين الدين الذي اختاروه لأنفسهم، وفقاً لمرسوم صادر عن وزارة الداخلية بناءً على أمر من المحكمة.

وقد ظل التمييز في التعيين في الوظائف الحكومية ووظائف القطاع الخاص منتشرًا بشكل واسع. ورغم عدم توافر إحصائيات موثوقة بالنسبة لمعدلات التمييز، إلا أن تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث 30 يونيو دعى الحكومة بأن توقف التمييز ضد تعيين المسيحيين في الوظائف. وظل المسيحيون لا يتمتعون بالتمثيل الكافي في المناصب الحكومية الرفيعة بما يتناسب مع عددهم السكاني. وقد شمل مجلس الوزراء بقيادة رئيس الوزراء السابق حازم الببلاوي، الذي شغل منصبه من يوليو/ تموز 2013 حتى فبراير/ شباط 2014، ثلاثة وزراء مسيحيين من أصل 36. كما شمل مجلس الوزراء التاليين برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم محلب أيضاً

## EGYPT

ثلاثة مسيحيين، في حين شمل مجلس وزراء هشام قنديل، الذي شغل منصبه من أغسطس/ آب 2012 حتى يوليو/تموز 2013 وزيراً مسيحياً واحداً. ولم يشغل أي مسيحي منصب محافظ في محافظات البلاد البالغ عددها 26.

وقد ميزت الحكومة ضد الأقليات الدينية في مجال التوظيف في القطاع العام وفي تعيينات الوظائف الإدارية في الجامعات الحكومية. ولا يوجد أي مسيحي يشغل منصب رئيس جامعة في جامعات البلاد الـ17، ويوجد بعض المناصب القليلة التي يشغلها مسيحيون في موقع عميد أو وكيل كلية في نظام الجامعات العامة، وفقاً لمصادر أكاديمية. ولا يسمح إلا للمسلمين وحدهم بالدراسة في جامعة الأزهر، وهي مؤسسة تمويلها الحكومة ويدرس فيها حوالي نصف مليون طالب. إضافة إلى ذلك، منعت الحكومة غير المسلمين من العمل في برامج التدريب التي تقدم لمدرسي اللغة العربية في الجامعات الحكومية، لأن المناهج تشتمل على دراسة القرآن. ودفعت الحكومة تعويضات مالية لرجال الدين المسلمين ولكن ليس المسيحيين.

وفي أعقاب الهجمات على الكنائس، بعد فض اعتصامات الإسلاميين في ميداني رابعة العدوية والنهضة في القاهرة في أغسطس/ آب 2013، أعلنت الحكومة أن الجيش سوف يعيد بناء الكنائس المدمرة، على نفقته الخاصة. وفي حديث لوسائل الإعلام في 2 يوليو/تموز، علق الأنبا بنيامين، أسقف الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، ورئيس لجنة الكنيسة المسؤولة عن عملية إعادة تعمير الكنائس، قائلاً بأن 90 بالمائة من المرحلة الأولى من إعادة البناء قد تم استكمالها، وقامت القوات المسلحة بترميم 10 كنائس و29 مرفقاً من ضمنها مدارس. وأضاف أن الكنائس التي تم ترميمها قد أعيد فتحها في محافظات المنيا، والفيوم، وبني سويف، وسوهاج. في عام 2013، قدرت الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تكاليف ترميم وإصلاح الكنائس والمدارس المتضررة في سائر أنحاء البلاد بـ188 مليون جنيه مصري (26.3 مليون دولار).

كانت هناك عمليات اعتقال جماعية عقب هجمات أغسطس/ آب 2013 على الكنائس، ومراكز الشرطة، وغيرها من المرافق في المنيا، ولكن الملاحقات القضائية كانت قليلة. وحكم على أحد عشر متهماً بالسجن مدى الحياة في يونيو/ حزيران بعدة تهمة بما فيها الهجوم على ثلاث كنائس في السويس. وقد صدرت أحكام غيابية على عشرة من المتهمين. ووفقاً لتقارير الصحافة المحلية، في 18 ديسمبر/ كانون الأول، حكمت محكمة أسبوت الجنائية على 41 من الأنصار المزعومين للإخوان المسلمين بأحكام تتراوح بين السجن لمدة سنة واحدة و15 سنة للهجوم على عدة منشآت بما فيها خمس كنائس. وقد حكم على إثنين بـ15 سنة، وعلى ثلاثة بـ10 سنوات. وقد تمت إدانة المتهمين بالتجمع غير المشروع، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، ومهاجمة المواطنين، ومقاومة السلطات. كما أجبرتهم المحكمة على دفع تكاليف الأضرار التي تسببوا فيها للملكية العامة.

وفي حين لا يحظر الدستور ولا القانون المدني أو قانون العقوبات التبشير؛ لكن الحكومة فرضت عقوبات قانونية على الأنشطة المتعلقة بالتبشير من قبل غير المسلمين. وتساهلت الحكومة عموماً مع الأجانب الناشطين في مجال الدين بشرط عدم قيامهم بالتبشير في أوساط المسلمين. وأفادت مصادر أن الأقليات غير المسلمة والأجانب الناشطين في مجال الدين امتنعوا عموماً عن أعمال التبشير لتجنب المخاطرة بعقوبات قانونية وتداعيات خارج نطاق القانون من السلطات والإسلاميين المحليين.

في 7 أغسطس/ آب، قام الرئيس السيسي باستضافة بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تواضروس الثاني مع سائر رؤساء الطوائف المسيحية في القصر الجمهوري. ووفقاً لوسائل الإعلام، ناقش القادة المسيحيون

## EGYPT

دواعي قلقهم، بما في ذلك حالات خطف المسيحيين، وإعادة بناء الكنائس التي تم تدميرها أو الإضرار بها في أغسطس/أب 2013، والتعديل الدستوري الذي أقره البرلمان بسن قانون ينظم عمليات بناء وترميم الكنائس، ومساعدة المسيحيين وسائر الأقليات الدينية الهاربين من العنف الدائر في العراق.

سمحت الحكومة لأعضاء الكنائس غير المعترف بها، مثل المورمون وشهود يهوه بالعبادة الخاصة غير العلنية بأعداد قليلة. ووفقاً لرئيس طائفة شهود يهوه، لم يُسمح لهم بالتجمع لخدمات العبادة في مجموعات من أكثر من 30 شخصاً. وقد حظرت الحكومة استيراد وبيع المطبوعات الخاصة بالشريعة وشهود يهوه.

### القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

تناقصت الهجمات الطائفية المميتة خلال العام، وفقاً لتصريحات قادة مسيحيين وناشطين. في 28 مارس/ آذار، لقي خمسة أشخاص مصرعهم، بما فيهم صحفي، في منطقة الألف مسكن بالقاهرة، في مصادمات بعد صلاة الجمعة بين مؤيدي الإخوان المسلمين وقوات الأمن والسكان المحليين. ومن بين الضحايا كانت ماري جورج وهي امرأة مسيحية كانت تقود سيارتها بالقرب من المصادمات. ووفقاً لمحاميها وروايات شهود عيان، تعرضت ماري جورج للهجوم من جانب أنصار جماعة الإخوان المسلمين عندما رأوا صليباً معلقاً في سيارتها. وقال محامي ماري جورج بأن المتظاهرين سحبوها من شعرها في الشارع وقاموا بضربها. وقد أثبت تقرير الطب الشرعي، أن ماري جورج والضحايا الأربعة الآخرين قد قتلوا بطلقات نارية. وأفادت تقارير أخرى عن الحادث بأن المتظاهرين سحبوا ماري جورج إلى خارج سيارتها بعد إطلاق النار عليها، وأنها تعرضت لعدة طعنات، وتم نزع رقعة من الشعر من رأسها. ووفقاً لوسائل إعلام محلية، قام المتظاهرون وسكان محليون، وقوات الشرطة بتبادل إطلاق النار في المنطقة حيث وقعت حالات قتل. وبعد قتل ماري جورج، أحرق المتظاهرون سيارتها. وبحلول نهاية العام، كان 13 متهماً ممن تم اعتقالهم لا يزالون محتجزين بتهمة قتل الضحايا في ذلك اليوم.

في أكتوبر/ تشرين الأول، قام ائتلاف من أحزاب اليسار في البرلمان الأوروبي بسحب ترشيحه للناشط السياسي وصاحب المدونة علاء عبد الفتاح لجائزة ساخاروف السنوية بسبب تصريحاته المعادية للسامية التي تناهت إلى علمها، بما في ذلك تغريدات دعى فيها عبد الفتاح إلى قتل "عدد كبير من الإسرائيليين" وقال فيها "أعزائي الصهاينة، أرجو ألا تتحدثوا معي أبداً، فأنا شخص عنيف يدعو إلى قتل كل الصهاينة بما فيهم المدنيون."

وأحياناً وافق بعض ضيوف البرامج على قتل المواطنين اليهود أو فشلوا في التفرقة بين اليهود ومؤيدي إسرائيل في البرامج المذاعة أثناء الصراع في قطاع غزة. وكانت وسائل الإعلام الخاصة التابعة للسلفيين تتضمن أحياناً برامج معادية للسامية تمجد محرقة اليهود أو تنفي وقوعها، بما في ذلك مقابلات مع أكاديميين وشيوخ. ووردت تقارير عن أئمة استخدموا صيغاً معادية للسامية في عظاتهم، بما في ذلك مزاعم عن قتل الأطفال واستخدام دمهم في شعائر دينية (تهمة الدم).

في 11 مايو/ أيار، وصف بابا الأقباط تواضروس الثاني جماعة شهود يهوه على أنها "حركة صهيونية" في مقابلة تلفزيونية. وعقب تقارير إعلامية وصفت شهود يهوه في الخمسينيات بأنهم صهاينة، قامت وزارة التضامن الإجتماعي بحظر الجماعة في عام 1960. وقد ظل الحظر سارياً رغم محاولات متعددة من جانب شهود يهوه لرفعه.

## EGYPT

## القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

أثار مسؤولون من كل مستويات الحكومة الأمريكية، بما في ذلك الرئيس ووزير الخارجية والقائم بالأعمال، ومسؤولون آخرون من وزارة الخارجية ومن السفارة، بواعث القلق المتعلقة بالحرية الدينية مع الحكومة. وهذه شملت الحالات التي فشلت فيها الحكومة في محاسبة مرتكبي أعمال العنف الطائفي. كما أثار المسؤولون أيضا مسألة التمييز المستمر الذي يواجهه المسيحيون في بناء وصيانة ممتلكات الكنيسة؛ والتمييز الحكومي الرسمي ضد البهائيين، ومضايقة المواطنين الذين تختلف آراؤهم الدينية عن الأكثرية؛ والقيود على الإعراف بالطوائف الدينية الجديدة؛ والحظر الذي تفرضه الحكومة على تحوّل المواطنين المسلمين عن دينهم.

في سبتمبر/أيلول، التقى الرئيس مع وفد من قادة الكنائس من الشرق الأوسط، بمن فيهم المطران القبطي الأرثوذكسي أنجيلوس. وقد أكد الرئيس بأن الولايات المتحدة تترك أهمية الدور التاريخي الذي تلعبه المجتمعات المسيحية وأهمية حماية المسيحيين وسائر الأقليات الدينية في المنطقة. وفي خطابة في الإحتفال بعيد الميلاد، في يناير/كانون الثاني، أكد الرئيس مجدداً التزام الولايات المتحدة بالعمل على حماية المسيحيين وسائر أتباع الأديان بمصر. وفي حديث له في حفل إفطار بمناسبة الفطور الوطني للصلاة، أكد الرئيس أنه لا يمكن لأي مجتمع النجاح ما لم يضمن حماية حقوق كافة فئات شعبه، بما في ذلك الأقليات الدينية، وذكر الأقباط المسيحيين في مصر كمثال.

وأدلى القائم بالأعمال بتصريحات علنية تدعم الحرية الدينية، والتفاهم بين الأديان، والجهود الرامية إلى تحقيق التوافق والمساواة بين المواطنين من كافة الجماعات الدينية. وفي لقاءين في شهر سبتمبر/أيلول مع مفتي الجمهورية بدار الإفتاء، والإمام شيخ الجامع الأزهر، أكد على أهمية التسامح الديني. وفي لقاء في شهر أكتوبر/تشرين الأول مع أحد كبار الأساقفة الأقباط الأرثوذكس، أكد القائم بالأعمال التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع الحكومة على تحسين وضع الحرية الدينية في مصر.

واجتمع مسؤولو السفارة بشكل منتظم مع مسؤولين في مكتب حقوق الإنسان في وزارة الخارجية لمناقشة شؤون وقضايا الحرية الدينية. كما ناقشت السفارة بصورة منتظمة أمور الحرية الدينية مع مسؤولين حكوميين آخرين، ومحافظين وأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وقد احتفظ المسؤولون في السفارة بحوار نشط مع قادة الطوائف اليهودية، والمسيحية، والإسلامية والبهائية، وجماعات حقوق الإنسان، وغيرهم من الناشطين. كما ناقشوا قضايا الحرية الدينية مع مجموعة واسعة من الأفراد، بما في ذلك أكاديميون وكبار رجال الأعمال ومواطنون من خارج منطقة العاصمة. وتصدى مسؤولو السفارة بفعالية للمقالات المعادية للسامية التي تظهر في وسائل الإعلام، من خلال مناقشات مع رؤساء تحرير وصحفيين.

ودعمت السفارة تطوير المواد التعليمية التي تشجع على التسامح، والتنوع، وفهم الآخرين، باللغتين العربية والإنجليزية. ودعمت السفارة برامج تشجع على التسامح في صفوف الزعماء الدينيين الشباب، وعلى التفاهم بين الأديان وعلى مشاركة الشباب المهمشين في الحياة المدنية والسياسية. وعمل مسؤولو السفارة مع

**EGYPT**

المجلس الأعلى للآثار لدعم الحفاظ على الآثار الثقافية، بما في ذلك المواقع التاريخية الإسلامية والمسيحية واليهودية.